SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 71 مدنياً بينهم 20 طفلاً و6 سيدات، و3 ضحايا بسبب التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر في سوريا

القصف الإسرائيلي على سوريا يتسبب بمقتل 9 مدنيين وهم 6 أطفال و3 سيدات

الأحد 1 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M241001

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في تشرين الثاني/نوفمبر 2

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 8

خامساً: حصيلة الكوادر الطبيَّة 9

سادساً: حصيلة المجازر 10

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/مارس 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 12

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 13

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات 14

أولاً: خلفية ومنهجية:

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا الذين وثّقت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا خلال شهر **تشرين الثاني/نوفمبر 2024** بالإضافة إلى الاعتداءات على المراكز الحيوية. يسلّط التقرير الضوء بشكل خاص على الضحايا الذين لقوا حتفهم تحت التعذيب، والكوادر الطبيَّة، مع التركيز على المجازر المرتكبة من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة. ويشمل التقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، مع الاحتفاظ بالتفاصيل الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يقتصر هذا التقرير على الضحايا المدنيين الذين تمكّن الفريق من توثيق مقتلهم خلال الشهر المنصرم. قد تكون بعض الوفيات الموثّقة قد حدثت قبل أشهر أو سنوات، لذلك يُدرج التاريخ الذي تم فيه التوثيق والتاريخ المقدَّر لوقوع الحادثة. نرجو الاطلاع على منهجية الشَّبكة لتوثيق الضحايا، كما يُسلط التقرير الضوء على الاعتداءات على الأعيان المدنيَّة التي تم توثيقها خلال الشهر.

يُوزّع التقرير حصيلة الضحايا وفقاً للجهات الفاعلة في النزاع، ويتطلب ذلك في بعض الأحيان وقتاً إضافياً للتحقيق، خاصة في حالة الهجمات المشتركة. تواجه الشَّبكة تحديات في تحديد المسؤولية عن بعض حوادث القصف الأرضي، خصوصاً إذا كان القصف مصدره منطقة قريبة من سيطرة طرف آخر. تستمر عمليات التحقيق حتى يتم تحديد المسؤول بدقة، وفي حال تعذّر ذلك، تُدرج الحوادث تحت تصنيف "جهات أخرى" حتى الحصول على أدلة كافية.

تحرص الشَّبكة على نسبة الحوادث إلى المسؤولين عنها، مع استثناء حالتين: **الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتفجيرات عن بُعد** بما في ذلك الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تمت معالجة ذلك في تقارير منفصلة.

بالنسبة للضحايا مجهولي الهوية الذين لم يتم التعرف على أسمائهم أو أية معلومات تُشير إلى هويتهم، تحتفظ الشَّبكة ببياناتهم في أرشيف خاص إلى حين التوصل إلى معلومات جديدة.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية؛ ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الموثَّقة في هذا التقرير استهدفت مناطق مدنيَّة، دون تسجيل أي وجود عسكري في مواقع الهجوم، ولم يتم توجيه تحذير مسبق للمدنيين من قبل القوات المعتدية كما يقتضي **القانون الدولي الإنساني**.

وفي النهاية، نؤكد أنَّ ما ورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى من حجم وخطورة الانتهاكات الموثَّقة، دون تغطية للأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر:

أ: حوادث القتل داخل وخارج سوريا:

أولاً: داخل سوريا:

وثَّقنا خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 مقتل 71 مدنياً، بينهم 20 طفلاً و6 سيدات، حيث شكل الأطفال والسيدات نحو 37 % من إجمالي الضحايا. وفيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي تميزت بها حوادث القتل في هذا الشهر:

1- قوات النظام السوري:

- أسفرت عمليات قوات النظام السوري عن مقتل 11 مدنياً، بينهم 5 أطفال و1 سيدة، بنسبة تقارب 15 % من مجموع ضحايا شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد توزعت هذه الوفيات على عدة محافظات سورية، حيث وثَّقنا مقتل 5 مدنيين في محافظة إدلب، و2 في كل من محافظتي درعا، وحمص، ومدني واحد في كل من محافظتي حلب وريف دمشق.

اعتباراً من 27 تشرين الثاني/نوفمبر، صعّدت قوات النظام السوري عملياتها العسكرية في مناطق شمال غرب سوريا، حيث نفذت هجمات جوية وبرية مكثَّفة. وقد أسفرت هذه الهجمات عن ارتكاب مجزرة وسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين.

ما زالت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تواصل رصد هذا التصعيد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحقِّ المدنيين، بما في ذلك استهداف المراكز الحيوية المدنية، واستخدام الذخائر العنقودية المحرمة دولياً والأسلحة الحارقة.

سيتم إدراج الضحايا الذين تم توثيقهم خلال هذا التصعيد ضمن تقرير الضحايا لشهر كانون الأول/ ديسمبر، مع الإشارة إلى خطورة استمرار هذه الانتهاكات وتأثيرها المدمر على المدنيين والبنية التحتية.

- السبت 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتلت الطفلة إناس علي العبود الخير، البالغة من العمر 9 أعوام، وأُصيب شقيقيها بجراح، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة استهدفت منزلاً شرق مدينة بنش في ريف محافظة إدلب الشرقي، كما تسبَّب القصف بدمار في المنزل، وهي من أبناء منطقة الحص في ريف محافظة حلب الجنوبي، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

كما وثّقنا مقتل 3 أشخاص تحت التعذيب، على يد قوات النظام السوري، حيث بلغت نسبة ضحايا التعذيب على يد النظام السوري نحو 63 % من إجمالي ضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة خلال عام 2024.

2- قوات سوريا الديمقراطية:

- قتلت قوات سوريا الديمقراطية 11 مدنياً، بينهم 2 طفل، وبنسبة تقارب 15 % من ضحايا تشرين الثاني/نوفمبر، وقد توزعت هذه الوفيات على عدة محافظات سورية، حيث وثّقنا مقتل 6 مدنيين في محافظة الحسكة، و2 في كل من محافظتي الرقة، وحلب، ومدني واحد في محافظة دير الزور.
- الأحد 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتل كل من أسعد زينو وعبد القادر الزالق، وأُصيب 15 مدنياً آخرين بجراح، بينهم 5 أطفال و3 سيدات، إثر إطلاق راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية المتمركزة في قرية فافين شمال محافظة حلب عدة صواريخ استهدفت الحي الجنوبي في مدينة الباب، طال القصف كلاً من مسجد الخيرات متسبباً بدمار جزئي في بنائه وأضرار مادية كبيرة في أثاثه، ومسجد الترك ومدرسة شيخ المجاهدين متسبباً بأضرار مادية بسيطة فيهما، ومعمل الغاز متسبباً بدمار جزئي في مرافقه وأضرار مادية متوسطة في عدة سيارات وأسطوانات غاز. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري.

3- جهات أخرى:

وثّقنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر مقتل 47 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و5 سيدات، على يد جهات أخرى، بنسبة بلغت حوالي 66 % من إجمالي الضحايا في الشهر ذاته. وتصدرت محافظة درعا نسبة الضحايا بواقع 47 %، تليها محافظة الحسكة بنسبة 25 %. وقد توزعت عمليات القتل كما يلي:

- **الألغام الأرضية:**

قُتل 4 مدنيين، بينهم 2 طفل بسبب انفجار ألغام لم يُعرف من زرعها، مما رفع حصيلة ضحايا الألغام منذ بداية عام 2024 إلى 89 مدنياً، بينهم 24 طفلاً و16 سيدة.

الإثنين 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 قتل الطفل عارف عايش الكشتي، البالغ من العمر 17 عاماً، إثر انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء رعيه للأغنام في البادية جنوب محافظة دير الزور، وهو من أبناء قرية عياش في ريف محافظة دير الزور الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- **إطلاق الرصاص المجهول المصدر:**

تسبب إطلاق النار من قبل جهات غير معروفة في مقتل 13 مدنياً، ما يعادل 28 % من ضحايا الجهات الأخرى. قُتل 10 من هؤلاء الضحايا في محافظة درعا، و2 في محافظة السويداء، و1 في محافظة دير الزور.

الأحد 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتل ثليجان سالم السحيمان، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين مجهولين يستقلون دراجة نارية، على أطراف قرية غصم في ريف درعا الشرقي، وهو من أبناء قرية القصر في ريف محافظة السويداء الشمالي الشرقي، ويعمل في رعي الأغنام، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- **التفجيرات المجهولة المصدر:**

قُتل 7 مدنيين، بينهم 2 طفل بسبب انفجار قنابل من مخلفات الحرب مجهولة المصدر، وتفجيرات مجهولة المصدر.

الجمعة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، توفي أيوب بسام بركات، البالغ من العمر 18 عاماً، وأُصيب أربعة مدنيين آخرين بجراح، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم نتمكن من تحديد مصدره أثناء محاولتهم إخماد حرائق حراجية في مزرعة قيفالا شرق قرية البيطار، وهو من أبناء قرية البيطار في ريف مدينة القرداحة في ريف محافظة اللاذقية، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- **القصف الإسرائيلي:**

تسبب القصف الإسرائيلي بمقتل 9 مدنيين، وهم 6 أطفال و3 سيدات، كما أدى القصف الإسرائيلي على المزة في دمشق إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها 5 مدنيين، وهم 3 أطفال، و2 سيدة.

الأحد 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتل 4 مدنيين وهم (3 أطفال، و1 سيدة)، إثر قصف طيران ثابت الجناح تابع للقوات الإسرائيلية، مبنى سكني في السيدة زينب في ريف دمشق، كما سجلنا ما يقارب 23 إصابة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- **ضحايا الغرق:**

الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وثّقنا وفاة 7 مدنيين بينهم 1 سيدة غرقاً أثناء رحلتهم للجوء، وذلك نتيجة غرق القارب الذي كان يقلهم قرب السواحل الليبية بعد ساعتين من انطلاقه باتجاه إيطاليا، والضحايا من أبناء بلدة الكرك الشرقي في ريف درعا الشرقي.

ثانياً: في لبنان:

أسفرت عمليات القصف الجوي التي نفذتها طائرات ثابتة الجناح تابعة للقوات الإسرائيلية على عدة مناطق مدنية في لبنان عن مقتل مئات المدنيين، بما في ذلك عدد من اللاجئين السوريين. وتشير بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أنَّ نحو مليون ونصف لاجئ سوري يقيمون في لبنان، بعد فرارهم من الانتهاكات الجارية في سوريا منذ آذار/مارس 2011. ووفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، فإنَّ غالبية الانتهاكات في سوريا كانت من قبل قوات النظام السوري وحلفائه الإيرانيين والروس.

وقد وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 10 لاجئين سوريين بينهم 3 أطفال و1 سيدة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر جراء غارات جوية إسرائيلية استهدفت عدة مناطق في لبنان، مما رفع حصيلة ضحايا اللاجئين السوريين في لبنان إلى 111 لاجئاً، بينهم 39 طفلاً و20 سيدة، وذلك للفترة الممتدة من 23 أيلول/سبتمبر 2024 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024. وتوزع هؤلاء الضحايا حسب المحافظات كالتالي:

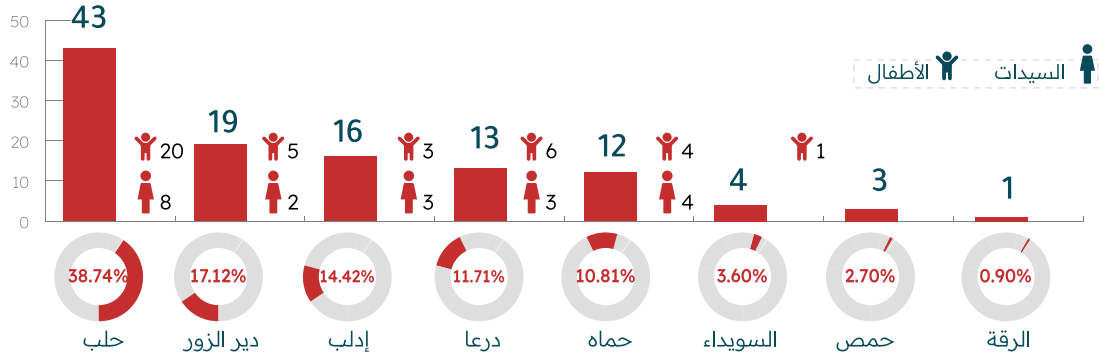

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر مقتل 71 مدنياً، بينهم 20 طفلاً و6 سيدات (أنثى بالغة)، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024 حتى كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته 761 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

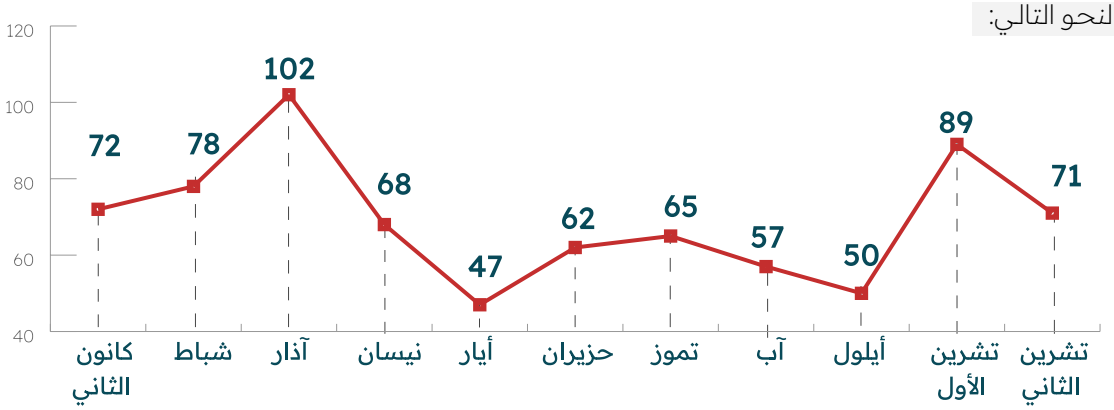

سجلنا في تشرين الثاني/نوفمبر قرابة 9 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته، فيما كانت الحصيلة الأعلى في آذار/مارس حيث بلغت 13 % من الحصيلة الإجمالية، فيما كانت الحصيلة الأقل خلال هذا العام في كل من شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر والتي بلغت نسبتها قرابة 6 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثّقناهم في تشرين الثاني بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

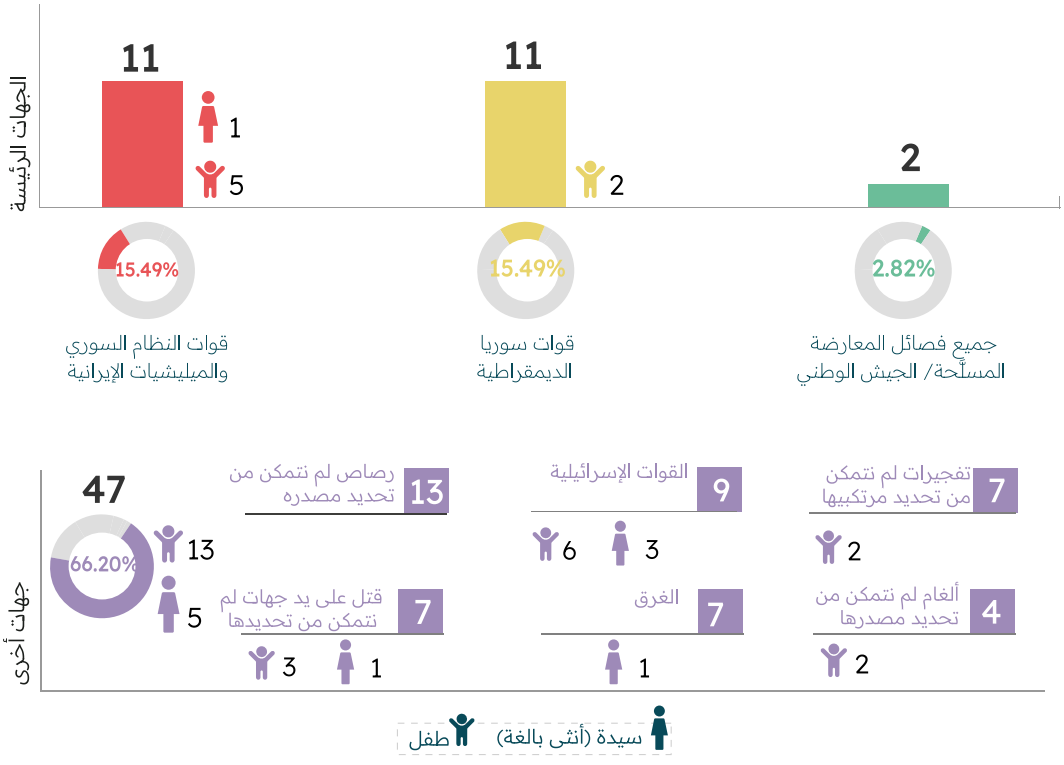

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):
وثَّقنا مقتل 11 مدنياً، بينهم 5 أطفال، و1 سيدة على يد قوات النظام السوري.
- فصائل من المعارضة المسلَّحة/الجيش الوطني:
وثَّقنا مقتل 2 مدني على يد فصائل من المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.
- قوات سوريا الديمقراطية:
وثَّقنا مقتل 11 مدنياً، بينهم 2 طفل على يد قوات سوريا الديمقراطية.

باء: جهات أخرى:

وثَّقنا مقتل 47 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و5 سيدات على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 4 مدنيين، بينهم 2 طفل.
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 13 مدنياً.
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 7 مدنيين، بينهم 2 طفل.
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 7 مدنيين، بينهم 3 أطفال و1 سيدة.
- القوات الإسرائيلية: 9 مدنيين، بينهم 6 أطفال و3 سيدات.
- الغرق: 7 مدنيين، بينهم 1 سيدة.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

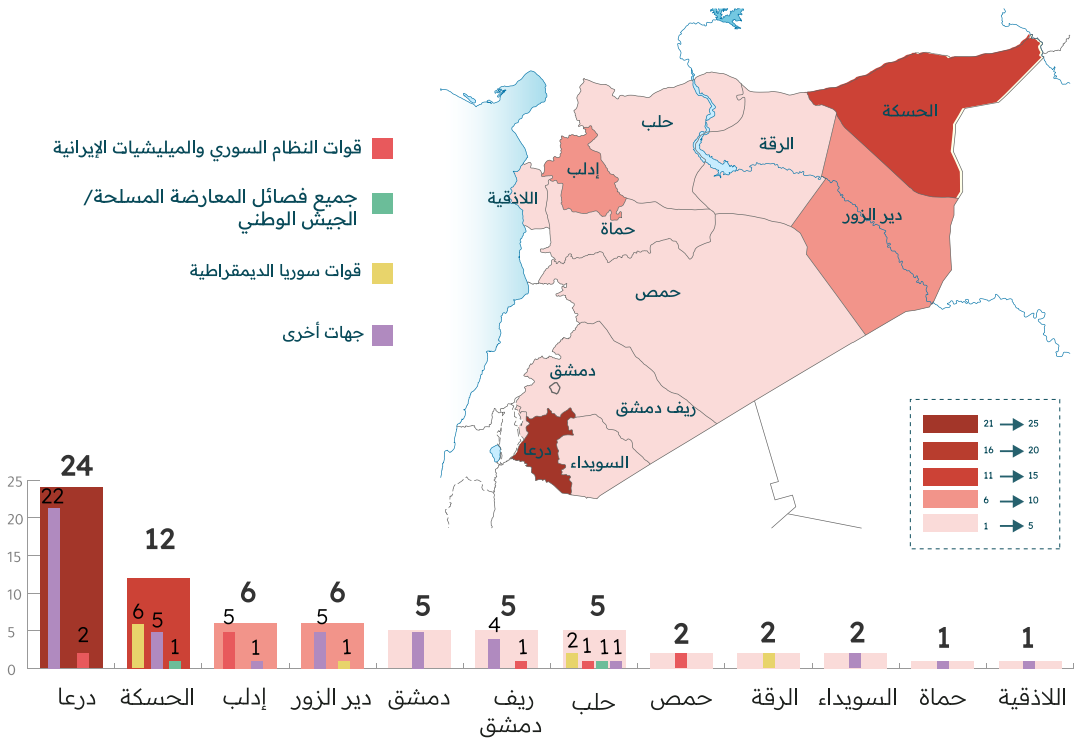

بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 34 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، حيث قضى 22 ضحية منهم على يد جهات أخرى، تلتها محافظة الحسكة 17 % من حصيلة الضحايا الكلية.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر مقتل 3 أشخاص بسبب التعذيب، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 82 شخصاً، قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 حتى كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

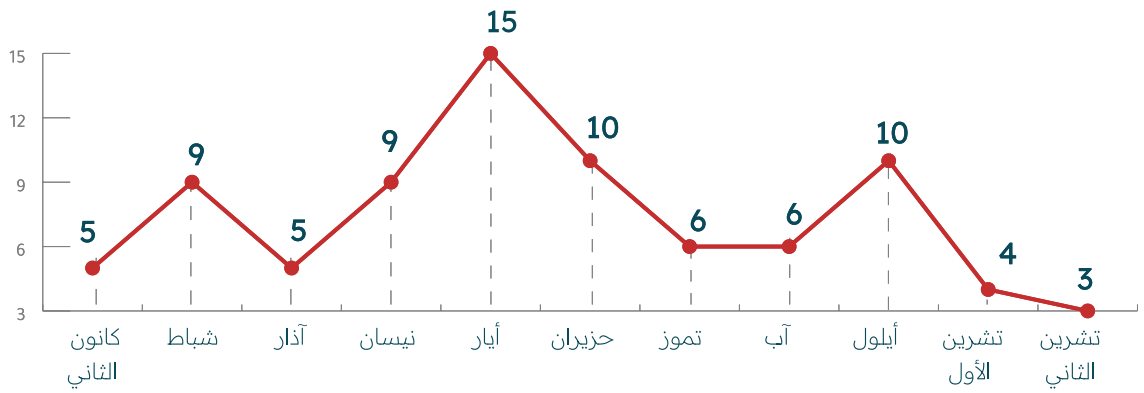

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 63 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024، أي أنّ أكثر من نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري، وكان شهر أيار قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحاياه 18 % من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في تشرين الثاني بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 3

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

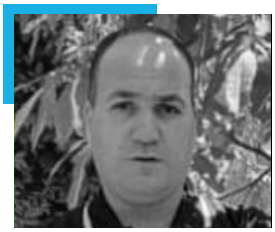

عبده الشيخ قويدر

عبده الشيخ قويدر، من أبناء مدينة عربين في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في آب/أغسطس 2024 إثر مداهمة منزله في مدينة عربين، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أبلغت قوات النظام السوري عائلته بوفاته داخل مراكز الاحتجاز التابعة لها، وسلمتهم جثمانه من مشفى تشرين العسكري في مدينة دمشق، ولدينا معلومات أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

خامساً: حصيلة الكوادر الطبيَّة:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 من الكوادر الطبيَّة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على يد جهات أخرى.:

الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، توفي الصيدلاني علاء الدين فوزات العصافرة غرقاً أثناء رحلته للجوء، وذلك نتيجة غرق القارب الذي كان يقله قرب السواحل الليبية بعد ساعتين من انطلاقه باتجاه إيطاليا، وهو من أبناء بلدة الكرك الشرقي في ريف درعا الشرقي.

سادساً: حصيلة المجازر:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 3 مجازر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لتصبح حصيلة المجازر منذ بداية عام 2024، 18 مجزرة.

تتوزع حصيلة المجازر التي وثَّقنا وقوعها في تشرين الثاني/نوفمبر بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات سوريا الديمقراطية: 1.

باء: جهات أخرى: 2

- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1.
- القوات الإسرائيلية: 1.

تسببت المجازر الموثَّقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من مقتل 15 مدنياً، بينهم 4 أطفال و1 سيدة.

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

يوم الخميس 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، قتل خمسة عمال مدنيين وأصيب آخرون بجروح، نتيجة انفجار مواد متفجرة تستخدم لتفتيت الصخور، أثناء عملهم في حفر الأنفاق لصالح قوات سوريا الديمقراطية في قرية تل بارود التابعة لمنطقة جبل عبد العزيز جنوب غربي الحسكة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند وقوع الحادثة.

الخميس 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قتل 5 مدنيين، وهم 3 أطفال و2 سيدة، وذلك جراء قصف طيران ثابت الجناح تابع للقوات الإسرائيلية، استهدف مبنى في حي المزة (فيلات غربية) في محافظة دمشق، كما أدى القصف إلى سقوط عدد من الجرحى، ووقوع أضرار مادية كبيرة في الممتلكات الخاصة والمباني المستهدفة والمجاورة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي
نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر: تشرين الثاني/نوفمبر

- الأحد 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 قصفت المدفعية التابعة لقوات النظام السوري، 8 قذائف هاون في محيط روضة أجيال المستقبل في حي زحلة في مدينة حرستا في محافظة ريف دمشق، سقطت إحدى هذه القذائف على ساحة الروضة؛ ما أدى إلى مقتل 9 أطفال، وإصابة نحو 25 آخرين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة.

- الثلاثاء 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 قصف طيران ثابت الجناح (سيخوي 22) تابع لقوات النظام السوري، بالصواريخ قرية بعربو في ريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل 18 مدنياً معظمهم من عائلة واحدة، بينهم 13 طفلاً وسيدة، وإصابة نحو 6 آخرين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وجبهة فتح الشام

- السبت 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنَّه روسي بالصواريخ تجمُّعاً لخيام نازحين قرب ضفة نهر الفرات في قرية السكرية التابعة لمنطقة البوكمال في ريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل 27 مدنياً معظمهم من عائلة واحدة، بينهم 13 طفلاً، و5 سيدات، تخضع القرية لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.

- الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بين الساعة 19:45 و20:00 أطلقت منصة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية، نعتقد أنَّها متمركزة في منطقة جبل عزان في ريف حلب الجنوبي صاروخاً من نمط (Tochka 9M79) محمل بذخائر عنقودية من نمط (n249) على مخيم قاح للنازحين في ريف إدلب الشمالي؛ ما تسبب في مقتل 15 مدنياً، بينهم 10 أطفال، و3 سيدات (أنثى بالغة)، وإصابة ما لا يقل عن 50 آخرين.

انتشرت معظم الذخائر الفرعية في منطقة تجمع الخيام، وتسبب انفجارها في تضرر ما لا يقل عن 8 خيام، إضافة إلى أضرار في مشفى الأمومة المدعوم من قبل الجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS) الواقع على بعد 150 متراً من مخيم قاح .

مخلفات صاروخ من نمط (9M79 Tochka) محمَّل بذخائر عنقودية من نمط (n249) أطلقته منصة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية على مخيم قاح للنازحين/ إدلب- 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ©SNHR

كانون الأول 2024

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/مارس 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار/مارس 2011، قُتل واختفى مئات الآلاف من المواطنين السوريين، إلا أنَّ هؤلاء لم يُسجلوا رسمياً كمتوفين ضمن دوائر الدولة المختصة، وعلى رأسها **دائرة السجل المدني**. استغل النظام السوري **إصدار شهادات الوفاة** كأداة للسيطرة، حيث لم يتمكن أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام أو بقية الأطراف من الحصول على شهادات وفاة، بما في ذلك **أهالي المفقودين والمختفين قسرياً**. يقتصر النظام على إصدار هذه الشهادات لمن تتطابق حالاتهم مع معايير يحددها النظام وأجهزته الأمنية.

وفي تقارير سابقة، وثّقنا إجبار النظام لذوي الضحايا على التوقيع على محاضر معدّة مسبقاً من قبل الأجهزة الأمنية، تفيد بأنَّ "العصابات الإرهابية المسلحة" هي المسؤولة عن مقتل أبنائهم، مقابل الحصول على شهادة وفاة. ولم يفتح النظام السوري أي **تحقيقات قضائية** حول أسباب وفاة مئات الآلاف من السوريين، كما لم تتم **محاسبة** أي مسؤول أمني أو عسكري متورط في عمليات القتل.

لاستخراج شهادة وفاة، يعتمد النظام السوري على ثلاثة أمور رئيسة:

1. **تقرير طبي مزوَّر** يحدد سبباً غير حقيقي للوفاة، مثل "أزمة قلبية" للمختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز، أو الادعاء بأنَّ الضحية توفي بسبب "مقذوفات حربية".
2. **أقوال مختار الحي** الذي يُطلب منه تأكيد الوفاة، إلى جانب **شهادات من شهود.**
3. **إقرار من ذوي الضحايا،** الذين غالباً ما يكونون في حاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وبالتالي قد يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة ومن يقف خلفها.

من خلال عمليات الرصد المستمرة، وثّقنا ثلاث طرق اتبعها النظام في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا والمختفين قسرياً الذين قتلوا لاحقاً، وقد فصلنا هذه الأساليب في تقرير صدر في **19 آب/أغسطس 2022** تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/مارس 2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

تواجه الغالبية العظمى من الأهالي صعوبة في الحصول على شهادات وفاة خوفاً من ربط أسماء ذويهم المعتقلين، الذين قتلوا تحت التعذيب، بالنظام، حيث قد يُعتبر ذلك إشارة إلى معارضة النظام السوري. وفي حالات أخرى، قد يتم تسجيل الضحية كـ "إرهابي" إذا كان مطلوباً للأجهزة الأمنية. إضافة إلى ذلك، يعيش العديد من ذوي الضحايا في مناطق خارج سيطرة النظام بعد أن تم تشريدهم قسرياً.

في10 آب/أغسطس 2022، أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم /22/، الذي حدد إجراءات جديدة لتثبيت الوفاة في المحاكم الشرعية، واشترط تقديم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها. كما فرض التعميم الحصول على موافقة أمنية من الأجهزة المعنية قبل تثبيت الوفاة، مما يزيد من تغوّل الأجهزة الأمنية على العملية القضائية. وقد أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً يحلل التجاوزات الدستورية والقانونية الناجمة عن هذا التعميم.

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

منذ عام **2011**، قامت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** بتطوير برامج إلكترونية معقدة لتوثيق وأرشفة بيانات الضحايا الذين تم جمع بياناتهم والتحقق منها. مكّن هذا النظام من تصنيف الضحايا حسب الجنس، والعمر، والمكان، وتاريخ الوفاة، وطريقة القتل، والسلاح المستخدم، والجهة المسؤولة عن الانتهاك. كما يساعد هذا النظام في تحديد المناطق التي شهدت أكبر الخسائر البشرية، مما يسهم في فهم النسب الأعلى للعنف على المستوى الجغرافي. يتم تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري وتُحفظ في مواقع آمنة مع عدة نسخ احتياطية لحماية هذه المعلومات.

أولت الشَّبكة اهتماماً خاصاً بحوادث القتل التي طالت **الأطفال والنساء**، نظراً لحساسية هذه الفئات وتأثيرها في المجتمع. وتُعد هذه الفئات مؤشراً أساسياً لمدى استهداف المدنيين. لاحقاً، أضيفت فئات أخرى مثل **الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية** وأفراد **الدفاع المدني**، الذين كان لهم دور بارز في الحراك الشعبي ثم النزاع المسلح.

على مدار 13 عاماً، أصدرت الشَّبكة تقريراً يومياً عن **حصيلة الضحايا**، بالإضافة إلى تقارير شهرية، نصف سنوية، وسنوية. كما نُشرت عشرات التقارير الخاصة التي توثق الضحايا على يد جميع الأطراف أو جهة محددة في النزاع، بما في ذلك تقارير توثق المجازر المرتكبة في سوريا.

لزيادة الوضوح والشفافية، تمت ترجمة قاعدة بيانات الضحايا إلى **خرائط ورسوم بيانية تفاعلية** على الموقع الإلكتروني للشبكة، مما يمكّن من فرز البيانات وفق معايير متعددة مثل **المحافظة، والجنس، والمرحلة العمرية، والجهة المسؤولة عن القتل**. هذه المخططات تُحدّث باستمرار وتغطي مختلف الأطراف المتورطة في النزاع، مع تركيز خاص على **الأطفال والنساء.**

تقوم الشَّبكة بشكل دوري بإرسال **استمارات خاصة** إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، وإلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب، وذلك للحالات التي تم توثيقها وحصلت الشَّبكة على موافقة أهالي الضحايا لإرسالها.

تعتبر **الأمم المتحدة** الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من أهم مصادر الإحصاءات المتعلقة بضحايا النزاع في سوريا، وقد أبرمت الشَّبكة مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية – Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة -(The Aid Worker Security Database AWSD) لتوثيق الانتهاكات التي تطال العاملين في المجال الإنساني. كما وقّعت الشَّبكة شراكات مع العديد من الهيئات الأممية وحكومات الدول لتقديم بيانات دقيقة تسهم في **تحقيق العدالة** وملاحقة **المسؤولين عن الانتهاكات.** بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الشَّبكة مرجعاً معتمداً لدى العديد من **وكالات الأنباء العالمية** والمنظمات الحقوقية الدولية.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. **الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية:** تُشير الأدلة التي جمعتها **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** إلى أنَّ الهجمات استهدفت المدنيين بشكل مباشر، بما في ذلك تدمير المنشآت المدنية. ارتكبت **قوات الحلف السوري-الروسي** جرائم قتل خارج نطاق القانون، من بينها التعذيب حتى الموت. وقد حملت هذه الهجمات سمات جرائم الحرب، بما فيها **الهجوم على المدنيين.**

2. **الألغام الأرضية:** قُتل عدد كبير من السوريين جراء الألغام المزروعة، دون أن تقوم أي من القوى المتورطة في النزاع بتقديم خرائط توضح أماكن زراعتها. هذا **يُظهر الاستهتار** بأرواح المدنيين، وخصوصاً الأطفال.

3. **خرق القانون الدولي:** انتهك **النظام السوري** القانون الدولي الإنساني وقانون العرف الدولي، بالإضافة إلى قرارات **مجلس الأمن الدولي**، ومنها القرار **2139** المتعلق بوقف الهجمات العشوائية، والقرار **2042** بشأن الإفراج عن المعتقلين، والقرار **2254** المتعلق بالحل السياسي، دون أي محاسبة.

4. **القصف العشوائي من قوات سوريا الديمقراطية:** تُعد الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي نفّذتها **قوات سوريا الديمقراطية** خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وهي جرائم ترتقي إلى **جرائم حرب.**

5. **التفجيرات عن بُعد:** إنَّ استخدام التفجيرات عن بُعد لاستهداف المناطق السكنية المكتظة يُظهر نية مبيّتة لقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولاتفاقية **جنيف الرابعة** (المواد 27، 31، 32).

6. **قتل خارج نطاق القانون من قِبل مختلف القوى:** وثَّقت الشَّبكة حالات قتل خارج نطاق القانون على يد مختلف القوى المسيطرة في سوريا، مما يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

7. **غياب التحذير قبل الهجمات:** لم تسجل الشَّبكة أي تحذيرات موجهة للمدنيين من قبل **قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي** قبل تنفيذ الهجمات، وهو شرط أساسي في القانون الدولي الإنساني. هذا يعكس **الاستهتار التام** بحياة المدنيين منذ بداية النزاع.

8. **سياسة ممنهجة للانتهاكات:** إنَّ حجم الانتهاكات، وتكرارها، والاستخدام المفرط للقوة، والقصف العشوائي، يشير إلى أنَّ هذه الهجمات تتم وفق **سياسة ممنهجة** وتوجيهات عليا، ما يعني أنَّها سياسة دولة.

9. **انتهاكات من فصائل المعارضة المسلحة:** خالفت جميع فصائل **المعارضة المسلحة/الجيش الوطني** قرار مجلس الأمن رقم 2139، من خلال تنفيذ هجمات أدت إلى خسائر في أرواح المدنيين، وإلحاق إصابات بهم بشكل عرضي، مما يمثل خرقاً للقانون الإنساني الدولي.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يجب على مجلس الأمن اتخاذ **إجراءات إضافية** بعد صدور القرار رقم **2254**، والذي ينص على الوقف الفوري للهجمات الموجهة ضد المدنيين والأهداف المدنيَّة، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبيَّة والعاملين في المجال الطبي، واستخدام الأسلحة العشوائية مثل القصف المدفعي والجوي.
- إحالة الملف السوري إلى **المحكمة الجنائية الدولية** لمحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- وقف استخدام حق النقض(**الفيتو**) لحماية النظام السوري الذي ارتكب مئات الآلاف من الانتهاكات، والتي تعدّ العديد منها **جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.**
- العمل على **إحلال الأمن والسلام** وتطبيق مبدأ **مسؤولية حماية المدنيين** لحفظ أرواح السوريين وتراثهم.
- مطالبة وكالات الأمم المتحدة المختصة بتكثيف جهودها في تقديم **المساعدات الإنسانية** الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك ومخيمات المشردين داخلياً.
- الدفع نحو **تحقيق الانتقال السياسي** وفقاً لبيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254، لتحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين بطريقة كريمة وآمنة.
- تخصيص تمويل من صندوق الأمم المتحدة لإزالة **الألغام** التي زرعت خلال النزاع، وخاصة في المناطق التي يمكن أن تنفذ هذه المهمة بشفافية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل **شلل مجلس الأمن**، يجب التحرك على المستويين الوطني والإقليمي لإقامة **تحالفات** لدعم الشعب السوري وتقديم المزيد من الدعم الإغاثي.
- السعي إلى تطبيق مبدأ **الولاية القضائية العالمية** لمحاسبة المتورطين في الجرائم أمام المحاكم الوطنية، وضمان محاكمات عادلة.
- تطبيق مبدأ **مسؤولية الحماية (R2P)** بعد استنفاد الخطوات السياسية، والعمل على تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيين.
- إحالة الوضع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء **محكمة خاصة** لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- السعي لإحقاق العدالة والمحاسبة عبر **الجمعية العامة للأمم المتحدة** ومجلس حقوق الإنسان باستخدام الولاية القضائية العالمية.
- وضع **خرائط توضح مواقع الألغام والذخائر العنقودية** في سوريا لتسهيل إزالتها وتوعية السكان.
- دعم عملية **الانتقال السياسي** وإلزام الأطراف بتنفيذها في مدة لا تتجاوز **ستة أشهر** لضمان عودة ملايين المشردين بشكل آمن.
- إيقاف أي **إعادة قسرية** للاجئين السوريين حتى تصبح الأوضاع في سوريا آمنة، والعمل على تحقيق انتقال سياسي يضمن عودتهم تلقائياً.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- تقديم تقارير إلى **مجلس حقوق الإنسان** والأمم المتحدة حول الانتهاكات الموثَّقة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع تسليط الضوء على **استمرار القتل** في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة: (COI)

- فتح تحقيقات شاملة في الانتهاكات المذكورة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع استعداد الشَّبكة السورية للتعاون وتقديم المزيد من الأدلة.
- التركيز في التقارير القادمة على **مسألة الألغام والذخائر العنقودية.**
- العمل على تحديد **مسؤولية الأفراد** المتورطين في جرائم الحرب ونشر أسمائهم لفضحهم دولياً وإيقاف التعامل معهم سياسياً واقتصادياً.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة: (IIIM)

- جمع مزيد من **الأدلة** المتعلقة بالجرائم الموثَّقة في هذا التقرير، وتوفير **تبادل الخبرات** مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة **مرتكبي الجرائم** والمسؤولين عن تدمير اتفاقات خفض التصعيد.
- إعادة تسلسل **عملية السلام** إلى مسارها الصحيح بعد محاولات التشويه الروسية.
- الدعوة إلى تسريع **التغيير السياسي الديمقراطي** لضمان حقوق الضحايا وتجسيد مبادئ **العدالة الانتقالية.**
- الاعتراف بأنَّ الحل السياسي لا معنى له في ظل استمرار القصف والهجمات العسكرية، وتحميل الطرف المسؤول عن تعثر العملية السياسية المسؤولية الواضحة.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن **القصف العشوائي** واستهداف المناطق السكنية، والمستشفيات، والمدارس، والأسواق.
- إنهاء **التعذيب** في مراكز الاحتجاز الذي أودى بحياة الآلاف.
- الامتثال لقرارات **مجلس الأمن** والقانون الدولي العرفي.
- تقديم **خرائط** توضح مواقع الألغام، خصوصاً في المناطق المدنيَّة.

إلى النظام الروسي:

- التوقف الفوري عن **قصف المشافي** والمناطق المدنية، واحترام القانون الدولي الإنساني.
- **تعويض** المنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، بالإضافة إلى تعويض أسر الضحايا.
- الضغط على النظام السوري لوقف **الهجمات العشوائية** والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية دون قيود.
- نشر **خرائط تفصيلية** توضح مواقع الهجمات بالذخائر العنقودية لتسهيل إزالة المخلفات غير المنفجرة.
- إلى **قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية:**

- تعليق كافة أشكال **الدعم** لقوات سوريا الديمقراطية حتى تلتزم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة تحقيق في **الانتهاكات** التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية، ومحاسبة المتورطين، وتعويض الضحايا.
- تقديم خرائط توضح **مواقع الألغام** التي زرعتها القوات في المناطق المدنيَّة.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:

- **حماية المدنيين** في كافة المناطق، والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيَّة، والتوقف عن تنفيذ الهجمات العشوائية.
- فتح تحقيقات في **انتهاكات حقوق الإنسان**، ومحاسبة المتورطين، والإفصاح عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط توضح **مواقع الألغام** التي زرعتها الفصائل في المناطق المدنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط عاجلة لتوفير **مراكز إيواء كريمة** للمشردين داخلياً، خاصة الأرامل والأيتام.
- تكثيف الجهود لإزالة **الألغام** بالتزامن مع العمليات الإغاثية.
- تزويد **المرافق الحيوية** مثل المنشآت الطبية والمدارس بسيارات إسعاف تحمل علامات واضحة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التَّقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org